

Distr.  
GENERALTD/B/COM.2/ISAR/38  
22 August 2007ARABIC  
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية

## مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك  
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ  
الدورة الرابعة والعشرون  
جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧  
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

## استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

دراسة حالة لباكستان\*

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد\*\*

موجز تنفيذي

لدى اختتام دورته الثالثة والعشرين وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ على إجراء مزيد من الدراسات وعمليات الاستعراض للتحديات التي تواجه التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بهدف وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في هذا الصدد. ووفقاً لذلك، تم إعداد دراسات حالة قطرية لباكستان وتركيا وجنوب أفريقيا.

ويورد هذا التقرير استنتاجات دراسة حالة باكستان. ويعتبر معهد المحاسبين القانونيين في باكستان هو الهيئة بوضع معايير المحاسبة في باكستان. ويعمل المعهد عن كثب مع هيئة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، وهي الهيئة المنظمة لقطاع الشركات والبورصات كما يعمل المعهد عن كثب مع مصرف الدولة الباكستاني. وفي السنوات الأخيرة سجلت باكستان تقدماً كبيراً في اعتماد وتنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية للشركات المدرجة في البورصة عن طريق بذل جهود مشتركة وإقامة تعاون وثيق بين مهنة المحاسبة والهيئات المنظمة. وتعرض دراسة الحالة هذه الإطار التنظيمي، ومعايير الإنفاذ والمحاسبة، والتحديات المصادفة في عملية التلاقي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقضايا بناء القدرات، والدروس المستفادة من هذه العملية.

والهدف الرئيسي لدراسة الحالة هذه هو استخلاص دروس من تجربة باكستان في التلاقي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبحث الاستنتاجات مع الدول الأعضاء بغية تيسير اقتسام الخبرات فيما بين البلدان التي تقوم إما بتنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي تعتزم تنفيذها في المستقبل.

\* قامت أمانة الأونكتاد بإعداد وتحرير هذه الوثيقة استناداً إلى إسهامات هامة قدمها السيد سيد أسد علي شاه، والسيد شهيد حسين والسيدة ماريا أحمد، العاملون في مديرية الخدمات التقنية بمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان.  
\*\* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخير في تجهيزها.

## المحتويات

الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
١١	.....	ثانياً - الإطار التنظيمي والإنفاذ
١٧	.....	ثالثاً - بناء القدرات: دور معهد المحاسبين القانونيين في باكستان في إذكاء الوعي بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
٢١	.....	رابعاً - الدروس المستفادة
٢٤	.....	خامساً - الاستنتاجات

## أولاً - مقدمة

### ألف - عرض عام للمؤشرات الاقتصادية

١ - شكل باكستان، التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٦٠ مليون نسمة، سنة أخرى (٢٠٠٧/٢٠٠٦) من النمو الاقتصادي القوي -٧ في المائة، رغم استمرار الطفرة في أسعار النفط التي أدت إلى إحداث آثار ضارة على ميزانها التجاري. ويشير تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي مقداره ٧ في المائة على امتداد الخمس سنوات الماضية إلى أن الزخم المتواصل لباكستان ما زال يمضي قدماً، مع استمرارها في الحفاظ على وضعها كأحد أسرع الاقتصادات نمواً في المنطقة الآسيوية إلى جانب الصين والهند وفيت نام.

٢ - ويتوقع أن يبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان ٦ بلايين دولار<sup>(١)</sup> في السنة المالية ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٣ بلايين دولار خلال السنة الفائتة. ويطالب المستثمرون الدوليون بالحصول على معلومات مالية مقارنة من البلدان التي تنافس للحصول على الاستثمارات الأجنبية. ويتطلب ذلك امتثال قطاع الشركات في باكستان لمعايير الإبلاغ المالي المقبولة دولياً. وقد وضعت باكستان، التي لديها حالياً زهاء ٦٦٠ شركة مسجلة في البورصة، إطاراً قانونياً لتنظيم أنشطة الأعمال التجارية، بما فيها إقامة مؤسسات تنظيمية لإنفاذ معايير المحاسبة والمراجعة. وتم وضع آليات إنفاذ ملائمة بغية ضمان قيام الشركات بالإبلاغ المالي بجودة عالية.

### باء - الشروط المتعلقة بإنفاذ معايير الإبلاغ المالي الدولية

٣ - فيما يتعلق بالامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، يحق للجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بموجب الفصل ٢٣٤ من قانون الشركات أن تُعين معايير المحاسبة الدولية الملائمة. وتُبلغ اللجنة بمعايير المحاسبة وفقاً لتوصية مقدمة من معهد المحاسبين القانونيين في باكستان.

٤ - ويتم اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية الملائمة للبيئة المحلية اعتماداً حرفياً. وباكستان من البلدان القليلة التي بدأت تتبع نظام معايير المحاسبة الدولية في وقت مبكر. وكان مجلس معهد المحاسبين القانونيين في باكستان قد اعتمد تلك المعايير منذ السبعينات. وبفضل الجهود التي بذلها أخطرت هيئة الأوراق المالية والبورصة في باكستان عن ثمانية عشر معياراً من تلك المعايير في عام ١٩٨٦.

### جيم - إطار المحاسبة في باكستان

٥ - أصدر المعهد البيان المنقح التالي لضمان الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية، عن طريق التعميم رقم ٢٠٠٣/٠١ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير، ٢٠٠٣:

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصادق عليها بصيغتها المطبقة في باكستان ووفقاً لشروط قانون الشركات لعام ١٩٨٤. وتتألف معايير المحاسبة المصادق عليها من معايير المحاسبة الدولية بالصيغة المختر بها

(١) - أجرت البحث هيئة Global Investment House - Pakistan Economic and Strategic Outlook

بموجب أحكام قانون الشركات لعام ١٩٨٤. وكلما اختلفت الشروط الواردة في قانون الشركات لعام ١٩٨٤، أو التوجيهات التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، عن شروط تلك المعايير، تكون الأسبقية للشروط الواردة في قانون الشركات لعام ١٩٨٤، أو للشروط الواردة في تلك التوجيهات".

٦- وفي بعض الحالات، تُصاغ الإصدارات التقنية للمحاسبة، بحيث لا تتناول معايير الإبلاغ المالي الدولية مسألة ما مُحددة تتصل بالبيئة المحلية أو تدعو الحاجة إلى مزيد من التوجيه. وتُصاغ تلك الإصدارات أساساً بما يتمشى مع المبادئ الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية. ويتم تفادي الابتعاد عن شروط تلك المعايير إلى أقصى حد ممكن. كما ينص قانون الشركات لعام ١٩٨٤ على شرطي العرض والإفصاح. وإضافة إلى ذلك، فإن مصرف الدولة الباكستاني، الذي ينظم نشاط المصارف التجارية والمؤسسات المالية الإنمائية<sup>١١</sup>، شرطي الاعتراف والقياس فيما يتعلق بالقروض، والمدفوعات المعجلة والاستثمارات.

#### دال - الإجراء الواجب لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية

٧- يُعتبر معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، وهو هيئة قانونية أنشئت بمقتضى قانون المحاسبين القانونيين لعام ١٩٦٢، الهيئة المنظمة لمهنة المحاسبة في باكستان. ومطلوب من جميع الشركات العامة أن تقوم بمراجعة بيانها المالية بواسطة محاسبين قانونيين أعضاء في معهد المحاسبين القانونيين في باكستان. ومن المطلوب كذلك أن يمثل جميع أعضاء المعهد للمعايير المهنية التي تغطي المحاسبة، ومراجعة الحسابات ومقتضيات السلوك الأخلاقي. وما انفك المعهد يعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن المجالس الدولية لمراجعة الحسابات والتأمين منذ ما يربو على ٢٠ عاماً. كما اعتمد المعهد مدونة قواعد السلوك الصادرة عن مجلس قواعد السلوك تحت إشراف الاتحاد الدولي للمحاسبين.

٨- ووضع المعهد الإجراءات الواجبة للاستعراض والمشورة التقنيين وذلك بإنشاء لجان مختلفة تستعرض معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتنتشر مشاريع التعرض على قطاع الشركات والمنتجين إليه، وتتشاور مع أصحاب المصلحة ثم توصي المجلس باعتماد معيار معين.

٩- وفي أعقاب استكمال الإجراءات الواجبة، يوصي مجلس المعهد لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان باعتماد معيار معين. وبعد ذلك، تتولى اللجنة، عقب إجراء مداولاتها الداخلية وعملية الاستعراض، إبلاغ الشركات المدرجة في البورصة باعتماد تلك المعايير.

١٠- وجدير بالذكر، أن باكستان، يفضل العملية السالفة الذكر، لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية دون إدخال أية تعديلات عليها.

#### هاء - استراتيجية المجلس تجاه معايير الإبلاغ المالي الدولية

١١- بينما سبق أن اعتمد مجلس معهد المحاسبين القانونيين في باكستان ولجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان أكثرية المعايير الدولية لمراجعة الحسابات لجعل مبادئ المحاسبة المعتمدة عامة في باكستان تستند أساساً إلى تلك المعايير الدولية، فإن مجلس المعهد قرر أن يعمل المجلس مع لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان ومصرف الدولة الباكستاني

لجعل المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة في باكستان تتسق تماماً مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، فيما يتعلق بكيانات الصالح العام، بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ولهذا الغرض، شكلت لجنة المعايير المهنية والمشورة التقنية لجنة لإجراء تحليل مفصل للثغرات، وبخاصة لتحديد حالات عدم الاتساق بين القانون السائد وشروط معايير الإبلاغ المالي الدولية.

#### واو - الوضع الحالي لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية

١٢ - سجلت باكستان تقدماً ملحوظاً في سد الفجوة بين الشروط المحلية للإبلاغ المالي للشركات والمعايير الدولية، ليس فقط باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، بل وأيضاً بإنشاء آليات لضمان إنفاذها. وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، أسهم ذلك في تحسين الإبلاغ المالي للشركات، بدرجة كبيرة.

١٣ - وعندما قام البنك الدولي بإعداد التقارير المتعلقة بالامتثال للمعايير واستعراض مدونات قواعد السلوك في عام ٢٠٠٥، اعتمد معهد المحاسبين القانونيين في باكستان جميع معايير المحاسبة الدولية وأخطرت بها لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان الشركات المسجلة في البورصة باستثناء معيار المحاسبة ٢٩ (الإبلاغ المالي في الاقتصادات شديدة التضخم) ومعيار المحاسبة ٤١ (الزراعة)، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من ١ إلى ٦. وبعد ذلك، أخطرت لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، بتوصية من معهد المحاسبين القانونيين في باكستان بمعايير المحاسبة الدولي ٤١، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي ٢، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي ٣، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي ٥، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي ٦.

١٤ - وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، ووفقاً لتوصية مقدمة من رابطة المصارف الباكستانية ومعهد المحاسبين القانونيين في باكستان، أوقف مصرف الدولة الباكستاني تطبيق معياري المحاسبة الدوليين ٣٩ و٤٠. بيد أن المصرف اتفق، من حيث المبدأ، مع معهد المحاسبين القانونيين في باكستان على اعتماد هذه المعايير أيضاً، إلى جانب معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى، على امتداد السنتين القادمتين، لضمان أن تمثل المصارف والمؤسسات المالية للإبلاغ المالي امتثالاً كاملاً مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

#### زاي - هيكل ذو ثلاثة مستويات ومعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٥ - يجنح التطبيق الإلزامي لجميع معايير الإبلاغ المالي الدولية على جميع الشركات إلى إثقال كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبسبب الحجم الكبير لتلك المعايير الدولية وشدة تعقدها، فإنه يتعذر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تضمن الامتثال الكامل بجميع شروط تلك المعايير. وفي الواقع، فإنه لا توجد لدى تلك المؤسسات القدرات والموارد التقنية الوافية لضمان الامتثال بشروط الإبلاغ المعقدة.

١٦ - وفيما يتابع معهد المحاسبين القانونيين في باكستان الهدف القاضي باعتماد واستخدام المعايير الدولية لإعداد البيانات المالية للأغراض العامة على مر السنين، فإنه يدرك أيضاً الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الامتثال بالمجموعة الكاملة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تنطبق على الشركات المدرجة في البورصة.

١٧ - وتوخياً للوفاء باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بادر مجلس معهد المحاسبين القانونيين في باكستان إلى وضع مجموعة منفصلة من المعايير لتلك المؤسسات بشكل مماثل لما يجري به العمل في بلدان مختلفة أخرى فضلاً عن المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن الأونكتاد -

معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ في عام ٢٠٠٣. وبعد عدة أشهر من البحث في معايير المحاسبة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من جانب لجان معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، وضع المعهد معيارين لتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هما: معيار الإبلاغ المحاسبي والمالي للمؤسسات المتوسطة الحجم ومعيار الإبلاغ المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة الحجم. كما وضع المجلس إطاراً ذا ثلاثة مستويات لمعايير المحاسبة على النحو الوارد في الفقرة ٢٠ أدناه.

١٨- وفيما وافق معهد المحاسبين القانونيين في باكستان على الهيكل ذي المستويات الثلاثة السالف الذكر وكذلك على المعيارين الخاصين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أثناء اجتماعه المعقود في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، فإنه يتوقع أن تبلغ لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان قريباً بتلك المعايير وبالهيكلي ذي المستويات الثلاثة كجزء من القانون، نظراً إلى أنه تم وضع الإطار والمعايير بالتشاور مع تلك اللجنة، التي وافقت من حيث المبدأ على إدماج تلك الشروط كجزء من التشريع الواجب التطبيق على جميع الشركات.

١٩- واعترف اتحاد المحاسبين لجنوب آسيا، بمبادرة باكستان لوضع معايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك الاتحاد يتألف من هيئات المحاسبة المهنية في الهند، وباكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، ونيبال. واعتمد ذلك الاتحاد هذه المعايير بصفقتها معياره/مبادئه التوجيهية.

٢٠- واقترح المعهد الهيكل ذا المستويات الثلاثة على النحو المبين في الجدول ١ بسبب قابلية تلك المعايير للتطبيق.

#### الجدول ١ - هيكل ذو ثلاثة مستويات لمعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

مؤسسات الصالح العام (المؤسسات المدرجة في البورصة والمؤسسات التي تعتبر كبيرة الحجم والمؤسسات التي تخضع للمساءلة العامة)	تطبيق على هذه المؤسسات المجموعة الكاملة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية التي أقرها مجلس معهد المحاسبين القانونيين في باكستان وأخطرت بها لجنة الأوراق المالية في باكستان.	المستوى ١
المؤسسات المتوسطة الحجم (المؤسسات التي لا تنتمي إلى مؤسسات الصالح العام أو المؤسسات الصغيرة الحجم)	ينطبق على تلك المؤسسات إطار ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي للمؤسسات المتوسطة الحجم الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين في باكستان.	المستوى ٢
المؤسسات الصغيرة الحجم (المؤسسات الصغيرة التي يكون مجموع مبيعاتها ورأس مالها المدفوع دون حد معين)	ينطبق على تلك المؤسسات إطار ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة الحجم الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين في باكستان.	المستوى ٣

## حاء - المعوقات التي تحول دون تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية

٢١- فيما يلتزم مجلس معهد المحاسبين القانونيين في باكستان بالامتثال للمجموعة الكاملة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بحلول عام ٢٠٠٩ لتمكين جميع مؤسسات الصالح العام من الامتثال دون تحفظ لجميع معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، يوجد شتى العوائق والصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك الامتثال وهي معوقات يجري التصدي لها. وتتضمن ما يلي:

(أ) تاريخياً، ظلت بعض أحكام قانون الشركات لعام ١٩٨٤ وغيره من القوانين المحلية غير متسقة مع شروط معايير الإبلاغ المالي الدولية. وما انفك معهد المحاسبين القانونيين في باكستان يعمل مع الجهات المنظمة لإزالة أوجه عدم الاتساق هذه، وحقق نجاحاً معقولاً في السنوات الأخيرة. بيد أن الوصول إلى اتفاق مع الجهات المنظمة وكذلك إدماج التعديلات عن طريق العملية التشريعية، يتطلب وقتاً طويلاً.

(ب) تنسم بعض معايير الإبلاغ المالي الدولية بالتعقيد الشديد، مثل معيار المحاسبة الدولي ٣٩، ومعيار المحاسبة الدولي ١٩، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ٣، ونحوها. ونظراً إلى القدرة المحدودة المتاحة في باكستان فيما يتعلق بفهم معايير الإبلاغ المالي الدولية هذه وتفسيرها والتدريب على مواضيعها، فإن الهيئات المجهزة لها تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذها.

(ج) بسبب القدرة المحدودة المتوفرة لدى الهيئات المنظمة، والتغيرات الحالية الكثيرة في الوظائف الرئيسية، فإن إقناع الهيئات المنظمة باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يتطلب وقتاً طويلاً.

(د) بالرغم من أن مصرف الدولة الباكستاني قد وافق على التنفيذ الكامل للمعيار الدولي ٣٩ والمعيار الدولي ٤٠، فإن بعض الهيئات المنظمة (بعض المصارف والمؤسسات المالية) لم تقتنع بعد اقتناعاً كاملاً باعتمادها. وقد تزيد مقاومة أصحاب المصلحة السالفي الذكر من تأخير التنفيذ الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

(هـ) ثمة نقص في القائمين على التدريب والتربية المستدامة في مجال معايير الإبلاغ المالي الدولية.

## طاء- فجوات الامتثال القائمة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والقوانين المحلية

٢٢- في الوقت الحاضر، توجد بعض الأحكام الواردة في قانون الشركات لعام ١٩٨٤ وجدولها الرابع (الذي يتضمن شروط الإفصاح لدى الشركات المدرجة في البورصة) وتوجيهات لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان التي تتعارض مع شروط معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٢٣- وتتضمن التطورات في هذا الصدد مراجعة الجدول الرابع الملحق بقانون الشركات لعام ١٩٨٤، وهي مراجعة صادرة عن لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ألغيت في أعقابها معظم الشروط وأوجه الازدواج المتضاربة.

٢٤- ويتضمن الجدول ٢ موجزاً عن فجوات الامتثال التي لا تزال قائمة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والقوانين المحلية.

الجدول ٢ - الفجوات القائمة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والقوانين المحلية

معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية	قانون الشركات لعام ١٩٨٤
يقيد مباشرة لحساب الأصول الرأسمالية تحت عنوان فائض إعادة التقييم (المعيار الدولي لمراجعة الحسابات ١٦-٣٧)	فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة الوارد في بيان الأصول والخصوم بعد تجنيب رأس المال والاحتياطيات.
يصنف كالتزام مالي إذا نصت جهة الإصدار على استرداده الوجوبي نظير مبلغ ثابت أو قابل للتحديد مستقبلاً، ونحو ذلك (معيار المحاسبة الدولي ٣٢-٢٢).	سهم ممتاز قابل للاسترداد، مصنّف بوصفه "سهم رأس مال مكتتب فيه". لا يُسمح باسترداده إلا من الأرباح.

معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية	توجيه لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان
	بغية تسهيل تطبيق الجدول الرابع المراجع، منحت لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان تدبيراً تيسيرياً انتقالياً للشركات المدرجة في البورصة يغطي البنود التالية:
لم يعد مفهوم التكاليف المؤجل قيدها قائماً في معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية.	يسمح للشركات المسجلة التي لها تكاليف مؤجل قيدها كما في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بمعاملة تلك التكاليف وفقاً للجدول الرابع الملغى. لكن، لن يسمح بعد ذلك التاريخ، بأي تأجيل إضافي يقيد تلك التكاليف.
ألغى معيار المحاسبة الدولي ٢١ المنقح (آثار التقلبات في أسعار صرف العملة الأجنبية، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) الشرط الوارد في معيار المحاسبة الدولي القديم ٢١، الذي كان يسمح بأن تخصم من رأس المال فوارق سعر الصرف الناتجة عن تخفيض حاد أو انخفاض حاد في قيمة العملة.	يسمح للشركات المقيدة في البورصة التي لها ديون مستحقة نتيجة لقروض بالعملة الأجنبية كما في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن تضيف إلى رأس المال مكاسب تقلبات أسعار صرف العملة وأن تخصم من رأس المال خسائر تقلبات أسعار صرف العملة وفقاً للجدول الرابع الملغى وذلك حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ولن يسمح بإضافة كسب أو خصم خسارة أسعار الصرف حيال رأس المال فيما يتعلق بقروض العملة الأجنبية المتعاقد بشأنها بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ أو بعد ذلك التاريخ.

٢٥ - وإضافة إلى ما سبق، فإن أحكام الحيلة المالية الصادرة عن مصرف الدولة الباكستاني تتضمن أيضاً بعض الشروط التي تتعارض مع معيار المحاسبة الدولي ٣٩. وتشمل بعض الأمثلة التي تشكل عوائق تحول دون اعتماد معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ما يلي:



(أ) تُطالب المصارف والمؤسسات المالية الإنمائية باستخدام المعايير الزمنية (عدد أيام التأخير/هامش الربح المتأخر/الفائدة أو أصل الدين المستحق السداد) لتحديد أحكام خسارة القروض، عوضاً عن تحديد التدفقات النقدية المتوقعة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

(ب) الأوراق المالية غير المسعرة تُذكر بتكلفتها.

(ج) تُسجل قروض الموظفين بالبلغ النقدي المدفوع ويسجل الدخل المتحقق من تلك القروض حسب معدلات الدعم.

(د) نظراً إلى أنه من المطلوب تقييم الكثير من الأصول المالية على أساس السعر السائد في الأسواق إلى جانب التغييرات في القيمة السوقية العادلة التي يُعترف بها في الأرباح والخسائر، مما يؤدي إلى الإقرار بالأرباح والخسائر غير المتحققة. ونظراً إلى أن الإقرار بالأرباح غير المتحققة قد يجعلها تصبح خاضعة للضرائب، فإن المصارف والمؤسسات المالية تمانع في اعتماد هذا المعيار. ويشكل ذلك عائقاً رئيسياً يحول دون تنفيذ هذا المعيار.

٢٦- وما انفك معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، في إطار استراتيجيته، يقنع كلاً من لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان ومصرف الدولة الباكستاني بإزالة الموانع التي تحول دون اعتماد معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٢٧- وكما نوقش أعلاه، أعد المعهد وأصدر مجموعتين منفصلتين من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي للمؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة الحجم. وتنتظر تلك المعايير إخطار لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بما لكي تنطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وفي أعقاب توصية صادرة عن المعهد، أخطرت لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بمعايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية التالية:

(أ) معيار المحاسبة الدولي ٤١ - الزراعة؛

(ب) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٢ - الدفع على أساس الحصة؛

(ج) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٣ - ائتلاف الأعمال؛

(د) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٥ - الأصول غير الجارية قيد البيع ووقف العمليات؛

(هـ) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٦ - استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها.

٢٩- وبغية ضمان تنفيذ المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم على نحو فعال، تجري مراجعة الجدول الخامس الملحق بقانون الشركات لعام ١٩٨٤ (الذي ينص على شرطي العرض والإفصاح للمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة غير المدرجة في البورصة). وتُبذل جهود لإزالة جميع تلك الشروط من الجدول، وهي شروط تتعارض مع المعايير الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٠- وفيما يتعلق باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية/معايير المحاسبة الدولية (أي معايير الإبلاغ المالي الدولية ١ و ٤ و ٧ و ٨؛ ومعييار المحاسبة الدولي ٢٩ ومعييار المحاسبة الدولي ٤١)، قرر معهد المحاسبين القانونيين في باكستان اعتماد الاستراتيجيات وخطط العمل التالية:

(أ) معيار الإبلاغ المالي الدولي ١- يعتمد حال اعتماد جميع معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى.

(ب) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٤- أُجِّلَ اعتماده سابقاً لحين استكمال المرحلة الثانية من مشروع التأمين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، حيث إنه سوف يتطلب إدخال بعض التعديلات على قانون التأمين لعام ٢٠٠٠ وبعض التنظيمات. بيد أنه تم مؤخراً اتخاذ قرار، يقضي بدلاً من انتظار استكمال المرحلة الثانية من المشروع، بأن ينظر معهد المحاسبين القانونيين في باكستان في المعيار بقصد اعتماده. وتتولى لجنة التأمين التابعة للمعهد في الوقت الحاضر إجراء مداولات حثيثة بغية اعتماد هذا المعيار.

(ج) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٧- وافق المعهد على اعتماد هذا المعيار وأوصى لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بالإخطار به.

(د) معيار الإبلاغ المالي الدولي ٨ - ينطبق هذا المعيار على فترات المحاسبة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ، ويتوقع اعتماد المعهد له في المستقبل القريب نظراً إلى أن هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة الدولي ١٤ (الإبلاغ القطاعي) الذي اعتمد من قبل في البلد.

(هـ) معيار المحاسبة الدولي ٢٩- لم يعتمد سابقاً باعتبار أنه كان يعتبر غير ذي صلة بالبيئة الاقتصادية في باكستان. غير أن موضوع اعتماد معيار المحاسبة الدولي ٢٩ يخضع في الوقت الحاضر لنظر المعهد بشكل نشط على افتراض إمكانية وجود حالات تعمل أو تتعامل فيها شركة باكستانية مع مؤسسة تابعة لاقتصاد شديد التضخم وفي هذه الحالة يصبح المعيار قابلاً للتطبيق.

(و) معيار المحاسبة الدولي ٣٩- في قانون المالية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تم تعديل القوانين الخاصة بالضرائب لتمكين التعديلات التي أدخلت على القوائم المالية للمصارف من الامتثال للشروط الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ (الضكوك المالية: الاعتراف والقياس) ومعييار المحاسبة الدولي ٤٠ (ملكية الاستثمار) والتي تم السماح باستثنائها عند حساب عائد المصارف الخاضع للضرائب. وسُمح بهذه الاستثناءات لحماية المصرف من دفع ضرائب على أرباح غير متحققة نظراً إلى أن المعايير السالفة الذكر تتطلب قياس الضكوك المالية وملكية الاستثمار والاعتراف بهما على أساس قيمتها السوقية العادلة السائدة وقت إعداد الميزانية.

(ز) معيار المحاسبة الدولي ٤٠- يسمح هذا المعيار بقياس ملكية الاستثمار إما بقيمة تكلفتها أو بالقيمة السوقية العادلة. وبناء على ذلك، إذا اختار مصرف/مؤسسة مالية إجمالية نموذج القيمة السوقية العادلة فإنه بإمكان المصرف/المؤسسة أن يوزع الأرباح غير المتحققة الناجمة عن إعادة تقييم ملكية الاستثمار بالمستوى الأعلى، الأمر الذي لا تعتبره الهيئة المنظمة (مصرف الدولة الباكستاني) ملائماً. وقد تم تناول هذه المسألة عن طريق التعديلات الملائمة المعتمدة بواسطة قانون المالية لعام ٢٠٠٧ والمدخلة على الفصل ٢٤٨(٢) لقانون الشركات لعام ١٩٨٤، وذلك بإلزام جميع

الشركات على أن تدفع العائدات من الأرباح المتحققة فقط (كما هو الحال بالنسبة إلى قانون الشركات في المملكة المتحدة). ويتوقع بعد إدخال هذا التعديل أن يلغي مصرف الدولة الباكستاني تأجيل معيار المحاسبة الدولي ٤٠.

٣١- وبطلب من معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، أخطرت لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان مجدداً بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (الرقم والاسم فقط) التي أخطرت بها سابقاً بإعادة استنساخ النص الكامل لمعايير المحاسبة الدولية. وقد اتخذت هذه الخطوة لتفادي عملية الاعتماد والإخطار الطويلة في كل مرة يتم فيها تنقيح معيار محاسبة دولي.

## ثانياً - الإطار التنظيمي والإنفاذ

### ألف - لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان

٣٢- أنشئت لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بمقتضى قانون لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، لعام ١٩٩٧ لتحل محل هيئة قانون الشركات. ووضع هذا القانون بعض القرارات في مجال السياسة العامة التي تتعلق بتأسيس لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، وهيكلها وسلطاتها ووظائفها، الأمر الذي يمنحها السلطة الإدارية والاستقلال المالي في مباشرتها لمسؤولياتها التنظيمية والقانونية.

٣٣- وبدأت اللجنة تعمل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكانت في البداية تُعنى بتنظيم قطاع الشركات وسوق رأس المال. ومع مرور الوقت، توسعت ولايتها لتشمل الإشراف على شركات التأمين، والشركات المالية غير المصرفية والمعاشات الخاصة وتنظيمها. كما أُنيط باللجنة الإشراف على العديد من مزودي قطاع الشركات والقطاع المالي. يختلف الخدمات الخارجية، بمن فيهم المحاسبون القانونيون، والهيئات المتخصصة في تقدير الجدارة الائتمانية، وأمناء الشركات، والسماصرة، والمساحون، ومن في حكمهم. وتعاضم التحدي الذي تواجهه اللجنة باتساع نطاق ولايتها.

### باء - قانون الشركات لعام ١٩٨٤

٣٤- يحدد قانون الشركات لعام ١٩٨٤ الشروط الأساسية للإبلاغ المالي بالنسبة إلى جميع الشركات المدججة في باكستان. ويتطلب قانون الشركات إعداد البيانات المالية وتقديمها ونشرها، بما في ذلك عمليات الإفصاح عن حسابات جميع الشركات المدججة في باكستان ومراجعة تلك الحسابات. وإضافة إلى مختلف الأحكام المتعلقة بالإبلاغ المالي، يحدد الجدول الرابع من القانون شكل ومحتوى وبعض شروط الإفصاح عند إعداد البيانات المالية للشركات المدرجة في البورصة، فيما يبين الجدول الخامس نفس البيانات بالنسبة إلى الشركات غير المدرجة بالبورصة. وكما نوقش أعلاه، فقد تمت مراجعة مختلف أحكام قانون الشركات، بما فيها الجدول الرابع، وفقاً لشروط معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٣٥- ويتعين على الشركات القابضة المنشأة في باكستان، والتي لها فروع، أن تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة وفقاً للشروط الواردة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي أخطرت بها لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان.

## جيم - قانون التأمين لعام ٢٠٠٠

٣٦- ينظم قانون التأمين لعام ٢٠٠٠ ممارسات الإبلاغ المالي بالنسبة إلى شركات التأمين العاملة في باكستان. ويخول القانون لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان متابعة وإنفاذ القوانين والمعايير الواجبة التطبيق، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة حسابات شركات التأمين. ويطلب القانون جميع شركات التأمين بأن يراجع بيانها المالية محاسبون قانونيون (أعضاء في معهد المحاسبين القانونيين في باكستان). وأن يتم تعيين مراجع الحسابات من الفريق الذي صادقت عليه لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان. وينبغي تقديم البيانات المالية المراجعة لشركات التأمين إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان خلال أربعة أشهر بعد نهاية السنة المالية. ويمقتضى قانون شركات التأمين، يجب على تلك الشركات أن تحصل على تصديق إكتواري بأن احتياطياتها تفي بشكل ملائم بجميع التزاماتها حيال جملة بوالص التأمين والمؤمنين لديها.

## دال - إدارة الشركات المالية غير المصرفية التابعة للجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان

٣٧- تقوم إدارة الشركات المالية غير المصرفية التابعة للجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان بتنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية في باكستان، بما في ذلك نظمها الخاصة بالمحاسبة والإبلاغ. وهذه الإدارة مسؤولة عن تنظيم مصارف الاستثمار، وشركات التأجير، وبيوتات الخصم، وشركات تمويل الإسكان وشركات رأس مال المخاطر.

٣٨- وإدارة الإنفاذ والرصد التابعة للجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان مسؤولة عن إنفاذ امتثال الشركات المدرجة في البورصة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، والتحقق فيها، وامتثالها للقوانين والتنظيمات ذات الصلة، وعن مقاضاة تلك الشركات (باستثناء الشركات المتخصصة وشركات التأمين التي أفردت لها اللجنة دوائر إنفاذ متخصصة).

٣٩- والشركات المدرجة في البورصة مطالبة بالامتثال لشروط لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان فيما يتعلق بالإبلاغ المالي وكشف البيانات المالية. ويمقتضى السلطة الممنوحة بموجب قانون الشركات (الفصل الفرعي (٣)، الفصل (٢٣٤)، تصدر لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان أوامر تنظيمية خاصة للشركات المسجلة في البورصة تحدد التطبيق الوجوبي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

٤٠- وترصد إدارة الإنفاذ والرصد مدى الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عن طريق الاستعراض المنتظم للبيانات المالية السنوية والفصلية التي تصدرها وتحفظها لدى لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان الشركات المدرجة في البورصة، والشركات المالية غير المصرفية وشركات التأمين. وعند الوقوف على أية حالة من حالات النقص في الإفصاح أو غيرها من حالات عدم الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، تفرض إدارة الإنفاذ والرصد غرامات وجزاءات على الجهات التي أعدت الحسابات ومراجعي الحسابات لديها. وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، فرضت إدارة الإنفاذ والرصد جزاءات على شركات عديدة، بما فيها نحو ٢٥ شركة من شركات مراجعي الحسابات. وإضافة إلى ذلك، تحيل إدارة الإنفاذ والرصد حالات مراجعي الحسابات المقصرين إلى معهد المحاسبين القانونيين في باكستان كي يتخذ إجراءات تأديبية إضافية ضدهم عن طريق لجنة التحقيق لديها.

٤١- وإدارة الشركات المالية غير المصرفية التابعة للجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان مخولة لرصد وإنفاذ شروط المحاسبة والمراجعة بالنسبة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية وفقاً لقانون الشركات المالية غير المصرفية لعام ٢٠٠٣. ويجب أن يراجع البيانات المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية أعضاء معهد المحاسبين القانونيين في باكستان.

٤٢- وشعبة التأمين التابعة للجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان مخولة لرصد وإنفاذ القوانين والمعايير الواجبة التطبيق، بما فيها قواعد ونظم المحاسبة لشركات التأمين.

## هاء - مصرف الدولة الباكستاني

٤٣- مصرف الدولة الباكستاني هو المصرف المركزي في باكستان. ورغم أن دستوره، كما ورد أصلاً في نظام مصرف الدولة الباكستاني لعام ١٩٤٨، ظل على حاله دون تغيير أساساً حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، عندما أُمّت المصارف، وتم توسيع نطاق مهامه بشكل كبير. ويشكل قانون مصرف الدولة الباكستاني لعام ١٩٦٥، إلى جانب التعديلات اللاحقة التي أُدخلت عليه، أساس عملياته اليوم.

٤٤- وحالياً يُشرف المصرف على أكثر من ٥٠ مؤسسة مالية. وتشمل تلك المؤسسات المصارف، ومؤسسات التمويل الإئتماني، ومصارف/مؤسسات التمويل البالغ الصغر. وتتضمن المصارف العاملة في البلد مصارف القطاعين العام والخاص المنشأة في باكستان وفروع المصارف الأجنبية.

## واو - قانون الشركات المصرفية لعام ١٩٦٢ ودور مصرف الدولة الباكستاني في رصد وإنفاذ المعايير

٤٥- يخول قانون الشركات المصرفية مصرف الدولة الباكستاني لتنظيم المصارف التجارية والمؤسسات المالية والإشراف عليها، بما في ذلك الإبلاغ المالي بواسطة تلك المؤسسات. وترد شروط المحاسبة ومراجعة الحسابات بصيغتها الواردة في قانون الشركات المصرفية إضافة إلى الشروط الواردة في قانون الشركات. وقد حدّد مصرف الدولة الباكستاني أشكال البيانات المالية، بما فيها شروط الإفصاح التي يجب أن يتبعها كل مصرف. وبسبب إعفاء المؤسسات المالية من انطباق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ومعيار المحاسبة الدولي ٤٠، تنحرف هذه الأشكال عن الامتثال الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. ويجب على جميع المصارف ومؤسسات التمويل الإئتماني أن تنشر بيانات مالية سنوية مراجعة وأن تحفظها لدى مصرف الدولة الباكستاني. ويجب أن تُراجع البيانات المالية لجميع المصارف ومؤسسات التمويل الإئتماني بواسطة شركات محاسبين قانونيين، تدرج أسماءهم ضمن فريق/لجنة قائمة مراجعي الحسابات المؤهلين لدى مصرف الدولة الباكستاني. ويصدر المصرف بحكم السلطة المخولة له بموجب الفصل ٣٥(٣) من قانون الشركات المصرفية، مبادئ توجيهية لمراجعي الحسابات لأغراض نظم التحوط أساساً. ويُطالب مراجعو حسابات المصارف بعقد اجتماعات مع مفتشي مصرف الدولة الباكستاني قبل الشروع في التفتيش الذي يقومون به ميدانياً. كما يُطالبون بالإعراب عن شواغلهم مع مراجعي الحسابات المعنيين عند إنجاز التفتيش. وعلاوة على ذلك، يُطالب مراجعو الحسابات بإرسال نُسخ من خطاب الإدارة أو أية خطابات أخرى إلى إدارة المصرف، موجهة إلى مصرف الدولة الباكستاني في غضون أسبوع من إصدار تلك الخطابات.

٤٦ - وإدارة التفتيش المصرفي هي إحدى الإدارات الأساسية في مصرف الدولة الباكستاني. ومهمتها الاجتهاد في تحقيق سلامة واستقرار النظام المالي وصون مصالح أصحاب المصلحة عن طريق التفتيش الفعال، الذي يتسق مع أفضل الممارسات الدولية.

٤٧ - وسعيًا لتقييم مؤسسة مالية، تُجري إدارة التفتيش المصرفي عمليات تفتيش ميدانية منتظمة على جميع المصارف المدرجة بما فيها المصارف الأجنبية ومؤسسات التمويل الإنمائي. ويجري التفتيش الميداني المنتظم على أساس إطار يتضمن رأس المال، ونوعية الأصول، والإدارة، والإيرادات، والسيولة والحساسية والنظام والضوابط. وهذا الإطار هو نظام تقييم فعال لتقييم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد ولتحديد المؤسسات التي تتطلب عناية أو رعاية خاصة. ويركز التفتيش بصفة عامة على السياسات والإجراءات التي تتبعها المصارف في تقييم المخاطر ومراقبة البيئة حتى تظل تلك المخاطر المرتبطة في حدود مقبولة وتمثل للقوانين وللتنظيمات ولجميع التوجيهات الإشرافية. واستمراراً لعملية التفتيش، تُجرى مناقشات مع مراجعي الحسابات الخارجيين لاستعراض عمليات المراقبة الداخلية في المصارف، وامثالها للتشريعات ومعايير التحوط وكفاية المخصصات الاحتياطية. وتعمل إدارة التفتيش المصرفي بالتعاون الوثيق مع مكتب المراقبة الخارجي التابع لإدارة الإشراف المصرفي وغيرها من الإدارات التابعة لمصرف الدولة الباكستاني.

٤٨ - وإدارة الإشراف والإنفاذ الخارجيين هي إحدى الإدارات التي أنشئت حديثاً إثر إعادة تنظيم إدارة الإشراف المصرفي السابقة بموجب إعادة هيكلة مصرف الدولة الباكستاني مؤخراً. وإدارة الإشراف والإنفاذ الخارجيين مسؤولة عن الإشراف الخارجي على المؤسسات المالية التي تقع ضمن نطاق السلطة التنظيمية لمصرف الدولة الباكستاني. كما تكفل هذه الإدارة الإنفاذ الفعال للسياسات التنظيمية والإشرافية، وتراقب بيانات المخاطر، وتقيم الأداء التشغيلي لفرادى المصارف/مؤسسات التمويل الإنمائي وتتخذ إجراءات الإنفاذ اللازمة ضد المؤسسات بسبب عدم امتثالها (لقوانين البلد والتنظيمات التي يضعها مصرف الدولة الباكستاني) وفقاً لما تحدده أفرقة التفتيش التابعة لإدارة التفتيش المصرفي أثناء الفحوصات التي تقوم بها ميدانياً و/أو التي تضطلع بها مديرو تلك الإدارة استناداً إلى الردود المقدمة، والتفاعل مع المؤسسات المالية ومعلومات السوق.

٤٩ - وعين مصرف الدولة الباكستاني في السنوات الأخيرة، عدداً من المحاسبين القانونيين وغيرهم من المهنيين قصد تعزيز إشرافه على الإبلاغ المالي الذي تقوم به المصارف والمؤسسات الأخرى. كما يعمل مصرف الدولة الباكستاني عن كثب مع معهد المحاسبين القانونيين في باكستان ويسعى لتلقي إسهامه/مشورته فيما يتعلق بقضايا المحاسبة ومراجعة الحسابات.

#### زاي - معهد المحاسبين القانونيين في باكستان

٥٠ - معهد المحاسبين القانونيين في باكستان هيئة قانونية مستقلة أنشئت بموجب قانون المحاسبين القانونيين لعام ١٩٦١. ويدير المعهد مجلس يتألف من ١٦ عضواً، منهم ١٢ عضواً منتخباً و٤ أعضاء تعينهم الحكومة الاتحادية. ويتألف الأعضاء الذين تعينهم الحكومة من رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، ورئيس المجلس الاتحادي للإيرادات، ورئيس اللجنة الوطنية للتعريفات الجمركية والأمين الاتحادي للجنة المخصصة. وبموجب قانون المحاسبين القانونيين، يتمثل

الغرض الرئيسي للمعهد في تنظيم مهنة المحاسبين. وسعيًا للاضطلاع بهذه المسؤولية، بما في ذلك الإبلاغ المالي الموثوق من جانب الشركات، يعمل المعهد مع هيئات حكومية وجهات منظمة مثل لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان ومصرف الدولة الباكستاني. ولهذا الغرض، توجد لجان مشتركة بين المعهد ولجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان تجتمع عادة على أساس فصلي.

٥١- والمعهد عضو نشط في المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، واتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادئ واتحاد محاسبي جنوب آسيا.

٥٢- ورغم أن المعهد وضع آليات تنظيمية قوية، فقد وافقت حكومة باكستان، بتوصية من مجلس المعهد، على إدخال التعديلات اللازمة على قانون المحاسبين القانونيين لزيادة تمكين المجلس وتعزيز عملياته التأديبية والتنظيمية.

٥٣- ويعمل معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، بوصفه هيئة فحص منح مؤهلات المحاسبة القانونية وبوصفه سلطة منح التراخيص والسلطة التأديبية للأعضاء العاملين في الممارسة العامة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦ بلغ إجمالي عدد أعضاء المعهد ٣٨٦٤ عضوًا يعمل ١٥ في المائة منهم في القطاع العام.

#### حاء - الدور الإنفاذي لمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان بوصفه منظمًا لهذه المحاسبة

٥٤- مطلوب من أعضاء المعهد اتباع مدونة سلوك المعهد للمحاسبين القانونيين، التي تم تنقيحها في عام ٢٠٠٣، بما يتمشى مع مدونة سلوك الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين الخاصة بالمحاسبين المهنيين، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويجري المعهد في الوقت الحاضر مداورات بشأن اعتماد مدونة سلوك الاتحاد المنقحة الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥٥- ومطلوب من أعضاء المعهد كفالة الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: ويتطلب التوجيه رقم ٥ من أعضاء مجلس المعهد الذين يعملون كمراجعين حسابات لدى الشركات، التأكد من امتثال البيانات المالية التي يراجعونها للشروط الواردة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي (باستثناء معيار المحاسبة الدولي ٢٩ ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ١ و٤ و٧ و٨، التي ينظر فيها المعهد حاليًا بغية اعتمادها).

٥٦- الإجراءات التأديبية لمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان: نص قانون المحاسبين القانونيين على إجراء للتعامل مع أي خرق لآداب المهنة وحالات سوء السلوك الأخرى التي يرتكبها أعضاءه. وتعمل مديرية شؤون الشركات والتحقيق بالتعاون مع لجنة المعهد للتحقيق، التي يشكلها المجلس، للتحقيق في تلك الانتهاكات. وبموجب قانون المحاسبين القانونيين يجب على لجنة التحقيق، أن تحقق في جميع شكاوى الأخطاء الفادحة التي تقدم ضد أعضاء المعهد، وتبلغ بها المجلس لاتخاذ القرار النهائي.

٥٧- وخلال عام ٢٠٠٧، أُحيلت ٢٠ حالة إلى لجنة التحقيق وتم البت في ١٠ حالات على النحو التالي:

٣	حفظ التحقيق
٢	توبيخ الأعضاء مع ذكر الأسماء
١	توبيخ الأعضاء مع ذكر الأسماء + غرامة بمبلغ ١ ٠٠٠ روبية
٢	توبيخ الأعضاء بدون ذكر الأسماء
صفر	توجيه تحذير إلى الأعضاء
١	إيقاف العضوية لفترة ستة أشهر
١	إحالة إلى المحكمة العليا (لإنهاء العضوية لفترة تزيد على خمس سنوات)
١٠	المجموع

٥٨ - وللمعهد سلطة معاقبة، أو توبيخ أو إنهاء عضوية العضو الذي تثبت إدانته بسوء السلوك أو الإهمال في أداء واجباته المهنية. وتتوقف طبيعة الغرامة على طبيعة ومدى سوء سلوك العضو.

#### طاء - استعراض مراقبة الجودة

٥٩ - تضطلع مديرية الامتثال للمعايير المهنية وتقييمها التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان بعمليات استعراض مراقبة الجودة للشركات الممارسة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات. ويراقب مجلس ضمان الجودة برنامج استعراض مراقبة الجودة الذي وضعه المعهد، ويفحص بموجبه أوراق عمل مراجعة الحسابات ويجدد عدم امتثال مراجعي الحسابات المعنيين للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات/معايير المحاسبة الدولية، وما إليها. وإذا لوحظ انحراف كبير أو عدم امتثال حسيماً، تُحال القضية إلى لجنة التحقيق لاتخاذ إجراءات إضافية ضد العضو.

٦٠ - وتجري عمليات استعراض مراقبة الجودة لدى الشركات الممارسة لغرض ثنائي. والهدف الأساسي هو تحديد ما إذا كان للشركة الممارسة تقييم مرضي لاستعراض مراقبة الجودة (يتم تحديده على أساس تقييم ما إذا كان عمل مراجعة الحسابات قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية) لتمكين تلك الشركة من الاضطلاع بعمليات مراجعة الحسابات للشركات المدرجة في البورصة. وثانياً، يسعى المعهد لمساعدة الشركات الممارسة غير القادرة على الحصول على تقييم مرضي وإرشادها إلى وضع قاعدة مهارات وخبرات ملائمة، حتى تتمكن من بلوغ المعيار المطلوب.

#### ياء - مجلس ضمان الجودة

٦١ - تم إنشاء مجلس ضمان الجودة التابع لمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ليحل محل لجنة مراقبة الجودة، التي كانت ترصد برنامج ضمان الجودة التابعة للمعهد حتى ذلك التاريخ. ويتألف المجلس من أصحاب مصلحة مختلفين، يضم ممثلين عن لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، ومصرف الدولة الباكستاني، والمجلس المركزي للإيرادات وبورصة الأوراق المالية بكاراتشي. ورئيس المجلس محاسب قانوني غير ممارس.



٦٢- واقترح مجلس ضمان الجودة مراجعة إطار استعراض مراقبة الجودة، ووافق المجلس على هذا الاقتراح في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفيما يلي، أهم خصائص إطار العمل المنقح:

- (أ) سيجري الآن القيام باستعراض مراقبة الجودة لشركة ممارسة بعد سنتين ونصف بدل سنتين.
- (ب) يجب أن يغطي استعراض مراقبة الجودة ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الشركاء الذين تولت الشركة الممارسة مراجعة حساباتهم.
- (ج) يصدر التقرير المتعلق باستعراض مراقبة الجودة على أساس شركة بأكملها (وليس فرعاً منها).
- (د) تُستعرض ملفات إضافية إذا قِيم أحد الملفات بأنه "غير مطابق" للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الواجبة التطبيق في باكستان.
- (هـ) أن تدرج الملفات في قائمة مختصرة قبل الانتهاء من الاستعراض.

٦٣- ويتولى مجلس تأمين الجودة في الوقت الحاضر إدماج المعيار الدولي ١ المتعلق بمراقبة الجودة في برنامج استعراض مراقبة الجودة التابع لمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان، مع مراعاة الصعوبات العملية التي تواجهها الشركات الممارسة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

## ثالثاً - بناء القدرات: دور معهد المحاسبين القانونيين في باكستان في إذكاء الوعي بمعايير الإبلاغ المالي الدولية

### ألف - الهيئات المنظمة الميسرة

٦٤- يعقد معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، بناءً على طلب من الهيئات المنظمة، حلقات دراسية، وحلقات عمل منفصلة تتناول المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات لصالح أفرقة الهيئات، أي المجلس الاتحادي للإيرادات، ولجنة الأوراق المالية للبورصة في باكستان، ومصرف الدولة الباكستاني، ونحوها.

٦٥- وأدت هذه البرامج في الواقع إلى سد فجوة المنظور القائم فيما بين المعهد والهيئات المنظمة، وساعدت على استحداث فهم أفضل للمعايير لدى الهيئات المنظمة مما أدى إلى تنفيذ سلس ومعالجة أيسر المسائل المتعلقة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

### باء - الإرشاد

٦٦- يرصد المعهد عن كثب التغييرات التي تحدث في معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وينظم حلقات تدريبية وحلقات عمل كلما صدر معيار إبلاغ مالي دولي جديد أو معيار دولي لمراجعة الحسابات جديد من جانب الهيئات الواضحة للمعايير بغية إرشاد أعضائه. وتعنى مديرية الخدمات التقنية التابعة للمعهد باحتياجات الأعضاء، لا سيما في الممارسة العملية. وتصدر المديرية هذا الإرشاد في شكل إصدارات وتعميمات تقنية لصالح الأعضاء

تتناول المسائل المحلية. والمعهد غير منحول لإصدار التفسيرات، والتي لا يمكن أن تصدر إلا عن اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي.

#### جيم - برامج التوعية

٦٧- وضع معهد المحاسبين القانونيين في باكستان برامج توعية مستدامة من أجل تحسين درجة الامتثال لشروط المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تغطي جميع المواضيع تقريباً. وأثناء مؤتمر القمة الأول للمحاسبة في جنوب آسيا، الذي نظمه المعهد، دُعي علماء بارزون من هيئات معترف بها على نطاق واسع مثل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية لتناول مسائل مختلفة تواجهها مهنة المحاسبة عالمياً وبخاصة في سياق باكستان.

#### دال - سلسلة إعلام الأعضاء وتثقيفهم

٦٨- بدأ المعهد، مراعيًا احتياجات أعضائه، وبخاصة الذين يعملون في الصناعة، في إصدار سلسلة من النشرات يطلق عليها "سلسلة إعلام وتثقيف الأعضاء". وقدّر الأعضاء هذه المبادرة تقديراً شديداً.

#### هاء - القائمة المرجعية للإفصاح

٦٩- وضع المعهد أيضاً قائمة مرجعية للإفصاح بهدف التيسير على معدي ومراجعي الحسابات في استيفاء شروط الإفصاح الواردة في معايير الإبلاغ المالي الواردة في المعايير الدولية فضلاً عن استيفاء الشروط التنظيمية المحلية. والغرض من هذه القائمة المرجعية هو إتاحة الإرشاد للشركات المبلغة والمراجعي الحسابات لديها فيما يتعلق بعمليات الإفصاح الواجب اتباعها في إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصادق عليها (معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تخطر بها لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان) والشروط التي يقضي بها قانون الشركات لعام ١٩٨٤.

#### واو - حلقات العمل التدريبية لمكاتب المحاسبة الممارسة الصغيرة والمتوسطة الحجم

٧٠- بادر معهد المحاسبين القانونيين في باكستان في عام ٢٠٠٦ إلى تنظيم سلسلة من حلقات العمل التدريبية المصممة لصالح طلاب مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكان استجابة تلك المكاتب عظيمة وكان من المشجع ملاحظة أنها كانت مستعدة لتحسين إجراءاتها وممارساتها، وبذلك جهوداً لجعلها تتسق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان.

٧١- ويزعم المعهد مواصلة هذه البرامج التدريبية على أساس شهري في جميع أنحاء باكستان. ويأمل في أن تؤدي حلقات العمل هذه إلى قيمة مضافة لجودة مراجعة الحسابات وإلى اعتماد تغيير إيجابي في عمل مختلف مكاتب المحاسبة الممارسة.

#### زاي - تدابير بناء القدرات

٧٢- بناء القدرات أمر أساسي لتعزيز الإنجازات السابقة، وتحسين قاعدة المعرفة لدى مراجعي الحسابات ومعدي البيانات المالية، ولتقوية آليات المراقبة والإنفاذ لضمان الامتثال للمعايير والقوانين الواجبة التطبيق. ويشمل ذلك تحسين

قدرات معدي الحسابات والهيئات المهنية، والارتقاء بالتعليم والتدريب في مجال المحاسبة مع التركيز على التطبيق العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية، وإصدار وتعميم الإرشاد التنفيذي بشأن المعايير الواجبة التطبيق، ووضع شروط إبلاغ مبسطة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين إجراءات منح التراخيص للمحاسبين ولمراجعي الحسابات المهنيين، وتعزيز أداء التعليم المهني المستدام.

#### حاء - بناء القدرات لدى معهد المحاسبين القانونيين في باكستان

٧٣- يلتزم المعهد بالبيانات السبعة المتعلقة بالتزامات أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وفي الواقع، قام مجلس المعهد بتحليل الفجوات بغية تحقيق الامتثال الكامل لتلك البيانات في المستقبل القريب. ورغم أن المعهد اضطلع بدور رائد فعال سابقاً لاعتماد وتنفيذ معايير المحاسبة الدولية ومراجعة الحسابات، فإنه لا يزال يسعى لزيادة تعزيز قدراته للوفاء بمسؤوليته في تحقيق الصالح العام، بتنظيم مهنة المحاسبة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وأثبت المعهد ذاته كعضو نشط في الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، واتحاد المحاسبين لجنوب آسيا، واتحاد آسيا والمحيط الهادئ، وشارك بنشاط في أحداث دولية. كما تعتبر هيئة إدارة المعهد متمشية مع أفضل الممارسات التي تتبعها الهيئات الدولية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، وفي السنوات الأخيرة، زاد المعهد زيادة كبيرة في عدد الموظفين المؤهلين العاملين في مختلف إدارته. وعلى سبيل المثال، زاد المعهد في عدد المحاسبين القانونيين الذين يعملون به بحيث بلغ عددهم ٢٥ الآن، مقارنة بسبعة عشر محاسباً في عام ٢٠٠٥.

#### طاء - تحسين إجراءات منح التراخيص للمحاسبين ومراجعي الحسابات

٧٤- يعمل معهد المحاسبين القانونيين في باكستان على تحسين إجراءات منح التراخيص للمحاسبين ومراجعي الحسابات المهنيين. ويشمل ذلك إدخال تغييرات على النظام الداخلي لاعتماد شروط أكثر صرامة لمنح التراخيص وتجديدها ولتعزيز الجوانب العملية للتدريب.

٧٥- وتجري مراجعة حسابات الشركات المدرجة في البورصة، فقط من جانب شركة محاسبين قانونيين يكون لها تقييم مرضي في مجال استعراض مراقبة الجودة. وفي إطار استعراض مراقبة الجودة، فإن كل شركة من شركات المحاسبين القانونيين التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المسجلة في البورصة مطالبة بالحصول على تقييم مرضي لاستعراض مراقبة الجودة مرة كل سنتين ونصف على الأقل.

٧٦- ومن أجل تعزيز جوانب التدريب العملية، اعتمدت تنظيمات جديدة في مجال التدريب. وتشمل تلك التنظيمات الشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي للتعليم ٥- وهي شروط الخبرة العملية.

٧٧- ويعكف المعهد حالياً على وضع مبادئ توجيهية لإقامة شبكة اتصالات بين مكاتب مراجعة الحسابات. وسيساعد ذلك شركات المحاسبين القانونيين الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز مواردها، وبالتالي تحسين نوعية مراجعة الحسابات.

## ياء - تعزيز أداء التعليم المهني المستدام

٧٨- وضع المعهد أصلاً برنامج التطوير المهني المستدام، الذي يهدف إلى إبقاء الأعضاء مطلعين على التغييرات التي تشهدها معايير المحاسبة الدولية ومراجعة الحسابات، إضافة إلى مواضيع أخرى ذات صلة. ويتمشى برنامج التطوير المهني المستدام مع المعيار الدولي للتعليم ٧، وتنظم لجان هذا البرنامج واللجان الإقليمية حلقات دراسية وحلقات عمل تتناول معايير الإبلاغ المالي الدولية، والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والتصريحات المحلية ذات الصلة على أساس منتظم. ويطلب الأعضاء بتجميع ما لا يقل عن ٤٠ ساعة أثناء السنة بحضور تلك الحلقات الدراسية وحلقات العمل. ومن المزمع زيادة تعزيز هذه العملية وإتاحتها في جميع أنحاء البلد.

٧٩- وتحقيقاً لهذا الغرض، نظم معهد المحاسبين القانونيين في باكستان مؤتمر القمة العالمي الأول للمحاسبة في جنوب آسيا، في عام ٢٠٠٦، وجمع كبار ممثلي واضعي المعايير على الصعيد الدولي، بمن فيهم رئيس المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، سير دافيد تويدي، والقائمين على هيئات المحاسبة الرئيسية في منطقة جنوب آسيا وكبار المهنيين في مجال المحاسبة في البلد.

## كاف - وضع أدوات إبلاغ مبسطة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٨٠- يطمح المعهد إلى تقديم مساعدة عملية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنفيذ معايير تلك المؤسسات التي يضع المعهد لأجلها بيانات مالية توضيحية وقوائم مرجعية لعملية الإفصاح.

## لام - اعتماد التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي

٨١- تعتبر جميع التفسيرات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي (أو سلفها اللجنة الدائمة للتفسيرات) معتمدة. ولا يعتمد المعهد رسمياً أي تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي لأن التفسيرات (الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات أو اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي) تتعلق دائماً بمعايير محدد (معايير المحاسبة الدولي/معايير الإبلاغ المالي الدولي) ويفترض أنها معتمدة بصفة آلية باعتماد المعيار ذي الصلة، كما هو الحال بالنسبة إلى التعديلات التي يجري إدخالها على المعايير.

## ميم - تنظيمات التدريب

٨٢- تنفذ تنظيمات التدريب بداية من نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعزيز مختلف جوانب كسب الخبرة العملية. وعادة ما تغطي هذه التنظيمات الشروط الواردة في المعيار الدولي للتعليم ٥- شرط الخبرة العملية، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين لضمان تلقي الأعضاء المستقبليين المهارات والقيم اللازمة للاستجابة لديناميات المهنة.

## نون - مجلس الدراسات

٨٣- في عام ٢٠٠٦، أعاد معهد المحاسبين القانونيين في باكستان إنشاء مجلس الدراسات، يشرف عليه رئيس متفرغ. وسيضطلع المجلس بمهام تشمل البحث والتطوير في مجال التعليم، ووصف الدروس وتطوير مخططات مناهجها الدراسية ومخططات الدروس، وتحديد الكتب التي يوصى بقراءتها واستحداث مواد دراسية.

٨٤- وتم تشكيل لجنة استشارية تتألف من أعضاء من مختلف المجالات المهنية ومختلف أصحاب المصلحة لتقديم المشورة لمجلس الدراسات بشأن شتى المسائل.

#### سين - المؤسسة الباكستانية للبحوث المحاسبية

٨٥- في آذار/مارس ٢٠٠٦، وافق معهد المحاسبين القانونيين في باكستان مبدئياً على مبدأ إقامة صندوق المؤسسة الباكستانية للبحوث المحاسبية. وأنشئ الصندوق لأغراض التعليم والبحوث والتنمية لمهنة المحاسبة والخدمات ذات الصلة، وعلى أساس غير ربحي. وتشمل المهام الأساسية للمؤسسة ما يلي:

- (أ) إقامة جامعة حديثة للمحاسبة والمالية؛
- (ب) تقديم المساعدة بما فيه الدعم المالي والمهني للأشخاص العاملين في مجال البحث والتطوير؛
- (ج) السعي لتحسين معايير مهنة المحاسبة؛
- (د) ترتيب التنسيق بين الطلاب المحليين والأجانب؛
- (هـ) ترتيب تبادل المعلومات على الصعيد الثنائي، وما إلى ذلك.

#### رابعاً - الدروس المستفادة

٨٦- في باكستان، تعتقد الهيئات المنظمة لقطاعي الشركات والمالية ومعهد المحاسبين القانونيين في باكستان الذي يمثل مهنة المحاسبة اعتقاداً راسخاً أن الإبلاغ المالي من جانب مؤسسات الصالح العام ينبغي أن يكون وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك لوضع معلومات مالية ذات جودة عالية تكون مناسبة، وقابلة للمقارنة، ومتسقة وشفافة بحيث تُخدم احتياجات أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، قامت رئاسة المعهد النشطة بتقديم المساعدة للمهنة والنهج التعاوني للعمل سويةً مع الهيئات المنظمة لإدخال تحسين كبير على جودة الإبلاغ المالي وفقاً للمعايير الدولية. وفضلاً عن ذلك، ساعدت استراتيجية المعهد في اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على امتداد العقدين الماضيين، وليس مجرد التكيف مع تلك المعايير، كما ساعدت على قبول واستيعاب تلك المعايير والامتثال لها من جانب مجهزي البيانات المالية ومستخدميها على السواء. وتضمنت العملية التغلب على التحديات مثل محدودية الموارد التقنية، والمسائل المتعلقة بالقدرات، والتنسيق والمؤازرة الفاعلة لدى الهيئات المنظمة، لضمان تنفيذ مرن لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في البلد. وفيما يلي مناقشة لأهم الدروس المستفادة خلال العملية.

#### ألف - الاعتماد الحر في معايير الإبلاغ المالي الدولية

٨٧- منذ البداية، اتبع معهد المحاسبين القانونيين في باكستان نهج الاعتماد الحر في معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية بدل إدخال أية تغييرات على نص المعايير لجعلها تتماشى والبيئة التنظيمية المحلية وأوساط الأعمال التجارية. وكان النهج يقوم على جعل الشروط التنظيمية تتماشى مع معايير الإبلاغ المالي الدولية وليس العكس. ورغم أن هذا النهج تضمن صعوبات حمة في مرحلة الاعتماد والتنفيذ الأولي التي تعرض المعهد بسببها للنقد، والذي وُجّه في بعض الأحيان من

أعضائه ذاتهم، وقد كان هذا النهج على المدى الطويل يخدم مصلحة المهنة والبلد، نظراً إلى أن أكثرية الأشخاص يتفقون حالياً على أن باكستان كانت قادرة على وضع نظام إبلاغ مالي عالي الكفاءة نتيجة اعتماد هذا النهج. وبإمكان باكستان أيضاً أن تمتثل امتثالاً كاملاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة، دون صعوبات تذكر.

#### باء - مواكبة التعديلات المدخلة على معايير الإبلاغ المالي الدولية/الامتثال للتقنيات المدخلة عليها

٨٨- تعتبر المراجعات والتعديلات الاتساقية لمعايير المحاسبة الدولية/المعايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خاصة منتظمة في الوقت الحاضر، وأصبح تعقب ما إذا كان فرادى المراجعات/التعديلات قد اعتُمدت وأخطر بها، أكثر تحدياً.

٨٩- وقرر معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، في معرض استراتيجيته، أنه عندما يعتمد معياراً وتُخطر به لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان، فإن أية مراجعة/تعديل اتساقية للامتثال صادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية تعتبر معتمدة ما لم يتم النص على خلاف ذلك.

٩٠- وقد ساعدتنا هذه الاستراتيجية على مواكبة أحدث التطورات في مجال المعايير، والتي بدورها، وبسبب محدودية الموارد التقنية المتاحة، تصبح صعبة جداً إذا ما اخترنا اعتماد كل مراجعة/تعديل على حدة.

#### جيم - تنفيذ بعض شروط معايير الإبلاغ المالي الدولية - عملية تدريجية

٩١- لا يعتبر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية مجرد عملية محاسبية. فهي عملية تحول تتطلب مشاركة ودعم جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم معدو المعايير ومراجعو الحسابات والمستخدمون. وعند اعتماد معايير الإبلاغ المالي وإنفاذها، ينبغي للمرء أن يراعي أنها قد تسبب، في بعض الحالات، عسراً لا داعي له لدى الصناعة، على الأقل في مرحلة البداية. وعلى سبيل المثال، صناعة الصيرفة الباكستانية لم تكن مستعدة لتطبيق أحكام معيار المحاسبة الدولي ٣٩ فوراً بسبب محدودية القدرات ومسائل أخرى نوقشت سابقاً. وكان من اللازم اعتماد تدابير انتقالية، بما فيها إتاحة الوقت الوافي لها، قصد إنفاذها تدريجياً.

#### دال - اتباع نهج للعمل مع الهيئات المنظمة

٩٢- اضطلع معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، منذ إنشائه، بدور رئيسي في اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، وإذكاء الوعي بها والتثقيف بها وتنفيذها. والعامل الرئيسي في تحقيق هذا النجاح هو النهج التعاوني الذي اعتمده المعهد والقائم على العمل مع أهم الهيئات المنظمة في قطاعي الشركات والمالية في مجال الصالح العام.

#### هاء - تناول الفوارق القائمة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والقانون

٩٣- استنتج معهد المحاسبين القانونيين في باكستان، بوصفه سلطة التوصية بمعايير الإبلاغ المالي، أنه عندما تتعارض أشكال المعالجة المحاسبية التي تنص عليها مختلف معايير الإبلاغ المالي الدولية مع الشروط القانونية المقابلة، يصبح دوره أكثر أهمية، إذ عليه أن يعمل للصالح العام للبلد ولأصحاب المصلحة عامة، وعليه كذلك إضفاء التوازن على مسؤولياته كأحد

الأطراف الموقعة على التزامات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. ويتنوع النهج المعتمد لتناول هذه المسائل بحسب طبيعة المسألة ونطاقها.

## ١ - التغييرات الحاصلة في القانون المتعلق بشروط المحاسبة

٩٤ - نظراً إلى أن أكثرية القوانين التجارية وقوانين الشركات في البلد تطورت من قوانين تمت صياغتها قبل عدة عقود خلقت، فإن تلك القوانين في معظم الحالات لا تتسق مع احتياجات الإبلاغ المالي لقطاع الشركات. وتبعاً لذلك، عمل معهد المحاسبين القانونيين في باكستان في معظم الحالات على إقناع مسؤولي الحكومة والهيئات المنظمة بالحاجة إلى إدخال التعديلات اللازمة لجعل تلك القوانين تتسق مع المعايير الدولية.

## ٢ - جعل شرط محاسبة محدد لا ينطبق على قطاع من القطاعات الاقتصادية

٩٥ - في حين أن القوانين والتنظيمات قد عدلت في معظم الحالات لجعلها تتفق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإن التطبيق الفوري لتلك المعايير قد يأتي، في بعض الحالات، بنتيجة مضادة، لذلك اعتمد معهد المحاسبين القانونيين في باكستان نهجاً عملياً أكثر يقوم إما على إتاحة مزيد من الوقت أو منح إعفاءات لبعض القطاعات. وعلى سبيل المثال، وفي حالة معيار المحاسبة الدولي ٣٩، أيدَّ المعهد طلب القطاع المصرفي بمنحه مزيداً من الوقت وإرجاء تطبيق المعيار لفترة طويلة. وبالمثل، ومع مراعاة الصعوبات الحقيقية التي واجهها منتجو الطاقة المستقلين على أساس التفسير ٤ الصادر عن اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي، الذي كان سيحول جميع تلك الهيئات إلى شركات تأجير، أيدَّ المعهد إرجاء ذلك التفسير حتى عام ٢٠٠٩.

## واو - عدم ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية لجميع أحجام الكيانات

٩٦ - تبين معهد المحاسبين القانونيين في باكستان أن التطبيق الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على جميع الشركات ليس عملياً، وأنه يجب وضع معايير منفصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل الانطلاق في تطبيق نظام كامل للامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في البلد.

٩٧ - ونظراً إلى الزيادة الكبيرة والتعقيدات الشديدة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنه لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تضمن الامتثال الكامل للشروط التي تتضمنها تلك المعايير. وفي الواقع، أن تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر للقدرات والموارد التقنية الكافية لضمان الامتثال لشروط الإبلاغ المعقدة. وعليه، بادر المعهد إلى وضع معياري إبلاغ ماليين منفصلين للمؤسسات المتوسطة الحجم والمؤسسات الصغيرة الحجم، والتي ستخطر بها لجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان قريباً.

## زاي - مشاركة أصحاب المصلحة في عمليتي الاعتماد والإنفاذ

٩٨ - سعياً لحفز الوعي لدى أصحاب المصلحة وضمان مشاركتهم، يقوم معهد المحاسبين القانونيين في باكستان بعقد حلقات دراسية وموائد مستديرة وحلقات عمل لكسب التأييد الكافي من أصحاب المصلحة في عملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية وتنفيذها. ويعتبر هذا النهج أساسياً لتنفيذ الفعال لها.

## حاء - دور مجلس مراقبة الجودة في تحسين معايير مراجعة الحسابات والإبلاغ المالي

٩٩- لبرنامج التحكم في مراقبة الجودة، إضافة إلى كفائته الامتثال للمعايير، طابع تثقيفي. وعلى مر السنين، ساعدت عمليات الاستعراض الفعالة والمنظمة للجودة التي اضطلعت بها إدارة الامتثال للمعايير المهنية التابعة للمعهد تحت إشراف مجلس تأمين الجودة (الذي كان يسمى سابقاً لجنة مراقبة الجودة)، على إحداث تحسينات مستدامة في جودة مراجعة الحسابات وكذلك في الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

## طاء - الاستثمار في التدريب على معايير الإبلاغ المالي الدولية وتعليمها

١٠٠- لا بد من وضع برنامج واسع للتدريب الفعال والتعليم لاستيعاب معايير الإبلاغ المالي الدولية وتنفيذها. وبصفة أحص، تتطلب بعض معايير المحاسبة المعقدة، مثل معيار المحاسبة الدولي ٣٩، ومعيار المحاسبة الدولي ٣٦، وما إليهما - بذل جهود كبيرة في مجالي التدريب والتعليم بغية استيعابها وتنفيذها. ورغم أن معهد المحاسبين القانونيين في باكستان يتابع تنفيذ برنامج تعليم مستدام لصالح أعضائه وغيرهم من أصحاب المصلحة، فإن ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في هذا المجال.

١٠١- ومع صدور معايير محاسبة أجد أو إجراء تنقيح للمعايير القائمة على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية، يجري اعتماد مفاهيم جديدة متنوعة (مثل مفهوم القيمة العادلة) التي يجب أن يدرّب عليها ويتعلمها على النحو الوافي معدو المعايير، ومراجعو الحسابات، والمحللون وغيرهم من المستعملين الآخرين.

## خامساً - الاستنتاجات

١٠٢- ثمة عوامل ثلاثة - وهي التنفيذ، والإطار التنظيمي وضمان الجودة - تمضي في الاتجاه الصحيح، وأن باكستان تنتهج المنهج السوي ولا تعتبر بعيدة جداً عن تحقيق الامتثال الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة، وفقاً لاستراتيجية معايير الإبلاغ المالي الدولية التي وافق عليها مجلس معهد المحاسبين القانونيين في باكستان.

١٠٣- التاريخ المستهدف لتحقيق الامتثال الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أي أن البيانات المالية التي تجهز في باكستان للفترة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ، وينبغي أن تمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية حتى تكون جميع الهيئات الخاضعة للمساءلة العامة قادرة على الامتثال دون تحفظ لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

١٠٤- يلتزم برنامج مراقبة التحكم في الجودة، والتابع لمعهد المحاسبين القانونيين في باكستان، بعملية تحسين مستمرة ومستدامة. وهدف هذا البرنامج التنظيمي والتعليمي الهام في نهاية المطاف هو الحفاظ على سمعة وصورة هذه المهنة الوجيهة وتعزيزهما.